براج: ننتظر تطبيق المرسوم ١٠ على المعتقلين القدامى والجدد

اكد عضو لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية المحامي سنان براج على ان قضية المعتقلين والمخطوفين هي قضية وطنية عامة وليست قضية فئوية مؤكدا ضرورة تطبيق المرسوم رقم ١٠ على المعتقلين القدامى والجدد.

ودعا براج الى توسيع نطاق عمل اللجنة لتضم نخبة من المحامين والحقوقيين بغض النظر عن انتمائهم الطائفي او السياسي او المناطقي.

جاء ذلك في تصريح ادلى به المحامي براج امس، استهله بالقول:

«لا نزال حتى اليوم ننتظر تطبيق احكام المرسوم «١٠» على المعتقلين القدامى والجدد وذلك في احالة هؤلاء على قاضي التحقيق او المحاكم المختصة وذلك خلال خمسة ايام من تاريخ اعتقالهم بالنسبة لاؤلئك الذين اعتقلوا بعد صدور المرسوم وفي خلال خمسة ايام من تاريخ نشر المرسوم في الجريدة بالنسبة للذين اعتقلوا قبل صدور المرسوم.

وكذلك لا نزال ننتظر ان يجري تفسير من قبل وزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير العدل ما المقصود بمصالح الدولة العليا وامنها والمساس بهما ومن هي الجهة المخولة بتحديد حدود هذه المصالح ومتى يتم خرقها؟»

واضاف «ولا نزال حتى يومنا بدون اجابة على ما كنا قد اثرناه عن قضية اعترفات قادة حزب الكتائب والقوات اللبنانية بوجود محتجزين لديهم وعن مصير تطبيق القوانين المرعية الاجراء بحق الذين ادلوا بهذه الاعترافات، هذه القوانين التي اوجبت على النيابة العامة التحرك عفوا وفورا عندما تعلم بان هناك من احتجزت حريته او جرى اختطافه وخاصة لدى صدور اعتراف رسمي من قبل الخاطفين».

وختم براج «اما بالنسبة لانقسام الرأي عند البعض حول تسييس هذه القضية او القول بانها قضية انسانية فنحن نقول بانها قضية وطنية عامة تهم جميع المواطنين على اختلاف مشاربهم وانتماءتهم ولبست قضية فئوية تهم فئة من المواطنين واننا على هذا الاساس ندعو الى توسيع نطاق وعمل لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية لتضم نخبة من المحامين والحقوقيين بغض النظر عن انتمائهم المناطقي او السياسي او الطائفي من اجل اطلاق المخطوفين والمعتقلين كافة، المخطوفين والمعتقلين لاية جهة انتموا، وذلك على طريق بناء دولة القانون والمساواة والعدل.»